

صدى العمال، نشرة عمالية تعمل على تناول قضايا وشؤون العمال، في مختلف القطاعات والأماكن، والعمال العاملين بالعقود والأجر اليومي، والمعطلات والمعطلين عن العمل، والعمال المؤقتين والكادحين، على صعيد العراق.

هدف النشرة هو الدفاع عن حقوق ومطالب الطبقة العاملة وجميع شرائحها التي تشكل بمعظمها الغالبية العظمى من المواطنين، وتتناول أخبارهم ونشاطاتهم، وفق رؤية سياسية طبقية عمالية متقدمة بأن العمال والعمالات هم القوة الفاعلة التي بيدها التغيير إذا نظمت صفوفها المستقلة.

صدى العمال

جريدة تصدر عن مجموعة الناشطين العمال

العدد 11

24 ايلول 2022

رغم الهيمنة الذكورية، فإن للمرأة حضورها الفاعل في نقابات العمال

لقاء أجرته بسمة لطيف مع الناشطة انتصار جبار



أجرت مراسلة جريدة الغد الاشتراكي - بسمة لطيف - لقاء مع النقابية انتصار جبار عجيل عضوة المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق ومنسقة شبكة المرأة العاملة في الاتحاد الدولي للصناعات حول مجريات العمل النقابي واستمراريته رغم التهميش والتجريم من قبل جهات تسعى لجره او لهدم نقابات العمال لاسيما تدخل الجندرية بوضع قيود داخل العمل النقابي للشريحة المهمة التي تعدت ديموغرافيا الـ50 بالمئة من المجتمع العراقي اي النساء النقابيات.

انتصار جبار: سعينا لتوحيد الاتحادات العمالية في العراق ولم نوفق وذلك بسبب تدخلات اجندا احزاب سياسية. ومما لا شك فيه هنالك خط يمتد بين طرفين، الاول هو اصل القوة والطرف الاخر هو المحافظ والمدافع عنه. فدور نقابات العمال الاساسي هو تمسكها بذلك الخط الطبقي البروليتاري (العامل) الذي لم ينقطع حتى يومنا هذا برغم وجود قوة اخرى تهدف الى قطعه او جره لمصالح بعيدة عن محتواه ومضمونه الحقيقي، منها احزاب السلطة وغيرهم ممن يحاولون تجريم دور العامل وجر نقاباته لغرض هدم تلك النقابات تارة، وتارة اخرى لمصالحهم الخاصة التي هي بالاساس بعيدة عن الفهم الطبقي.

أما بشأن المضايقات والعمل النقابي داخل القطاع العام ومؤسسات الدولة اضافت جبار: هنالك مضايقات في القطاع العام بدوائر الدولة وهذه المضايقات موجهة حصرا نحو نقابات العمال ما لم تكن مسيسة او متحزبة، بوجود بقايا القوانين التي صاغها النظام السابق قبل سقوطه، اي القرار الدستوري من المادة القانونية 150 لسنة 2005 ونص هذه المادة تحديدا لا يسمح بالعمل النقابي داخل دوائر الدولة بالإضافة إلى تحول العمال الى موظفين، ولا زال هذا القرار مستند ومطبق في دوائر الدولة.

أما بخصوص عمال العقود والأجور، اضافت جبار: هنالك شروط محددة لعمال العقود والاجور اليومية، فهم حصرا مسموح لهم الانتماء الى نقابات العمال شرط ان يكون عملهم التنظيمي النقابي خارج المؤسسات الحكومية.واكدت انتصار جبار على معاناة عمال اصحاب العمل الهش، منهم شغيلة المطاعم والمحال الصغيرة ومنهم سائقو سيارات الاجرة (التكسي) كذلك سواق التكتك. مبينة: هنالك تلوؤ ام تخبط في التنظيم لاصحاب العمل الهش، وبالتأكيد هذه مشكلة ليس في العراق فحسب، بل في العالم اجمع، وهي معاناة مضافة لتلك الفئة من العمال. موضحة: لا بد من وجود فك لتلك العقدة المسيطرة على هذه الشريحة الطبقيّة لضمانهم وكيفية تنظيم عملهم. توجد مسودة في قانون الضمان الاجتماعي التي كتبت مؤخرا من قبل اتحاد نقابة العمال، وتلك المسودة أعطت الاولوية لاصحاب المشاريع البسيطة كعمال الصالونات الرجالية والنسائية (الحلاقون والحلاقات) وسائقو سيارات الاجرة وغيرهم حيث يتوجب ان تكون لهم الضمانات المعيشية تصرف من قبل الدولة

على أن يتحمل صاحب العمل في تلك الشريحة ضمان 12 بالمئة.

أما في ما يخص المرأة ودورها بالعمل النقابي ذكرت جبار: " برغم وجود عادات وتقاليد اجتماعية وسيطرة النزعة الابوية والذكورية، فان حضور المرأة في القطاع العمالي يتمثل بتسمنها القيادة في صفوف الاتحادات العمالية النقابية. مضيعة: لا يخفي على الكل بان نقابات العمال التابعة لأحزاب السلطة لم تخلوا من انتماءاتها النسوية لكن بشكل تجنيد لسياقات ذلك الحزب، اي تعتبر وظيفة وهي المبتعدة عن الحس الطبقي. مستغربة بالقول: توجد في النقابات العمالية المتحزبة والمسيسة رواتب و املاك لعضوات واعضاء نقابات العمال. وكلا الجنسين عاملات وعمال لديهم القدرة بفتح مشاريع التي هي بحد ذاتها بعيدة عن محتوى العامل وحقوقه.

وبشان توحيد الحركة النقابية في العراق اشارت جبار: هنالك ضغط من قبل وزارة العمل العراقية كي تتوحد النقابات العمالية، وسعينا نحن كاتحاد عام لنقابات العمال في العراق مع بعض الاتحادات الدولية، كي يتم التوحيد للحركة العمالية بوجود 13 اتحادا عماليا في العراق. لكن للاسف هذه المحاولات باءت بالفشل والسبب هو تدخل احزاب السلطة ومصالحهم الخاصة.

مأساة العمال الأجانب في قطر ودول الخليج

تقرير أعدّه / عبدالله صالح

تبدأ بطولة كأس العالم لكرة القدم في قطر يوم 20 نوفمبر/تشرين الثاني من هذا العام ، تتباهى هذه الدولة الخليجية بتنظيمها هذا " العرس الكروي العالمي " ناسية أو تتناسى ما تعرض له آلاف العمال الأجانب من مآسي وويلات أثناء تشييدهم للملاعب الكروية هناك ، لقد بلغ حجم الأذى الذي لحق بهؤلاء العمال الأجانب مديات كارثية .

فقد واجهت قطر اتهامات بعدم الإبلاغ عن الوفيات بين العمال المهاجرين، وعدم القيام بما يكفي للتخفيف من ظروف العمل القاسية. كما أثبتت مسألة عدم دفع الأجور في مواعيدها بشكل متكرر.

وفي الوقت الذي تكثف فيه جماعات حقوق الإنسان حملاتها قبل كأس العالم، وتدعو الشيفا إلى دفع تعويضات للعمال، فإن قطر لم تتوقف عن تعاملها الإنساني مع هؤلاء العمال، وفي آخر حلقة من سلسلة هذه المآسي هو قيام قطر بترحيل عمال أجانب بعد تنظيمهم احتجاجا نادرا على عدم دفع الأجور. وأكدت الحكومة القطرية اعتقال بعض العمال الذين شاركوا في احتجاج 14 أغسطس/ آب "لخرقهم قوانين الأمن العام"، لكنها لم تذكر تفاصيل عن ترحيلهم. وتكشف التقارير الواردة من قطر بأنها لا تبلغ عن عدد العمال المهاجرين الذين ماتوا بسبب ضربات الشمس. كما كشفت هذه التقارير عن تعرض عمال اشتكوا من انتهاك قوانين العمل إلى السجن والغرامة. ويؤثر الارتفاع الشديد في درجات الحرارة في جميع أنحاء الخليج على حياة المزيد من الأشخاص، ولا سيما ملايين العمال المهاجرين الذين يذهبون إلى الخليج لإعالة أسرهم.

مأساة فلاحي الشامية

حازم الجعفري



قرار الحكومة العراقية ممثلة بوزارة الموارد المائية التي منعت بموجبه زراعة محصول الشلب هذا الموسم لمحافظة الديوانية والنجف بحجة عدم توفر كميات كافية من الماء لزراعة هذا المحصول متحججة بقطع تلك المياه من قبل تركيا وإيران، كان له تأثير كبير على أوضاع الفلاحة في الشامية .

ان ها القرار الجائر والمفاجئ قد اصاب آلاف العوائل الفلاحية بضرر كبير لان تلك العوائل تعيش على على مصدر واحد الا وهو زراعة محصول الشلب والذي تعودوا على زراعته منذ مئات السنين ، ان التخطيط في السياسة الزراعية للدولة العراقية هو الذي اوصل العراق والفلاحين الى ما وصلت اليه الان، وكان توجه الدولة نحو استيراد المنتجات الزراعية دون العمل على تطوير البنية التحتية للمنظومة الزراعية من بناء السدود والخزانات التي تحتفظ بكميات وافرة من المياه لغرض استخدامها في مثل تلك الحالات وكذلك عدم الحزم من قبل وزارة الخارجية العراقية مع دول الجوار لاجبارهم على اطلاق الكميات الكافية من المياه للعراق حسب القوانين الدولية لما يسمى بالدول المتشاطئة وترك الحبل على الغارب، وكذلك تعيين وزراء ليسوا بذى اختصاص، كل ذلك ادى الى ان وصل الى حد منع الزراعة لان المياه الواصلة للعراق لا تكفي الا للشرب وسقي الحيوانات .

يطالب فلاحو ومزارعو محصول الشلب في الشامية بانصافهم وذلك بعد قرار منعهم من زراعة حقولهم بتعويضهم عما لحق بهم من ضرر كبير، كما وان هناك الكثير من الفلاحين الذين لا زالوا يعملون عند ملاكي الارض الكبار فان التعويض سوف لن يشملهم لا نهم لا يملكون تلك الارض وان التعويض يجري لكل من يمتلك تلك الأراضي، عليه فهم يطالبون ان يشملهم التعويض وان لا يكون التعويض للملاكين دون الفلاحين، كما ويطالبون بان تتبع الدولة سياسة مائية وزراعية وفق الخطط العلمية، وان يكون مسؤولو الزراعة والري من ذوي الاختصاص في هذا المجال.

